

نظرة نقدية لكتاب : الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

بجامعات الخليج العربي

د . محيي الدين توفيق و د . ضياء الدين زاهر

د . محمد عبد العليم مرسي (*)

مدخل :

تعتبر الانتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس من أهم مايشغل بال العلماء على مستوى العالم ، ذلك أن أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات هم الذين يقومون بالبحوث فى أقسامهم العلمية ، وفى مراكز البحوث التابعة لجامعاتهم وتلك التى تقيمها دولهم ، وكذا هم الذين يسهمون ببحوثهم فى تطوير المؤسسات العلمية والصناعية والانتاجية .

والمجتمعات الواعية هى التى تهتم بعلمائها ، لأنهم يمثلون زبده أفراد المجتمع التى وصلت الى قمة العلم والتفكير من خلال البحث والتجريب والاطلاع والمشاركة والعمل ليل نهار حتى يحققوا لامتهم ماتصبروا اليه .

ويمثل اهتمام الأمم بعلمائها نكاء من جانب تلك الأمم ، لأن ماتنفقه على هؤلاء العلماء على شكل مرتبات مجزية تدفع لهم ، أو على شكل تأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم ، وكذا الاهتمام بتأمين كل مايتطلبه البحث العلمى من أجهزة وكتب ومراجع ومعامل ومختبرات ، وكذا مساعدتهم فى نشر بحوثهم التى يجرونها . الخ ، يمثل كل ذلك أعظم استثمار فى حياة الأمة ، لأن العائد منه لايقدر بمال فى المدى البعيد ، وحتى - فى كثير من الحالات - فى المدى القريب .

والدول العظمى على مستوى العالم التى نتحدث عنها اليوم ، والتى

(*) أستاذ أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن

تملاً أخيار اكتشافاتها وتقدمها صحفنا مثل : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية عامة ماوصلت لهذه المكانة الا من خلال علمائها الذين يسرت لهم هذه الدول أمور البحث العلمى والتطوير فأعادوا لمجتمعاتهم ما أنفق عليهم مضاعفاً مرات ومرات ، على شكل أموال جاءتهم من بيع منتجاتهم ، وعلى شكل عزة وطنية يجنيها المجتمع حين يكون لديه مايعطيه ومايقدمه للبشرية ، ومايدل به على الآخرين ويتفاوض به عند الحاجة ، والذين يريدون أن يتأكدوا من ذلك ماعليهم الا أن يقرأوا الكتاب الذى أثار زوبعة هائلة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١ م رغم أن مؤلفه يابانى !!٠٠

الكتاب بعنوان «اليابان التى تستطيع أن تتحدى أو تتمرد The Japan That Can Say No ومؤلفه هو «شينتارو ايشيهارا Shintaro Ishihara وزير المواصلات السابق فى الحكومة اليابانية ، والسذى كتب يبين عظمة الانتاج اليابانى التكنولوجى الذى يلف العالم ، والسذى محتاجه - حتى أمريكا - فى احكام ودقة ضبط توجيه الصواريخ العابرة للقارات ، من خلال انتاج أشياء الموصلات Semi Conductors والتسى تنتجها شركات الكمبيوتر العملاقة فى اليابان وتزود بها وزارة الدفاع الأمريكية (البنجاجون) ، وقد قال الرجل بالنص «أتنا لو حدث وبعنا هذه الأجزاء الحساسة والدقيقة لدولة أخرى (الاتحاد السوفييتى قبل أن ينهار) لأحدثنا انقلاباً فى مجال التسليح على مستوى العالم !!٠٠

وللعلم فلقد استدعاه الأمريكيون ليتحدث اليهم فى الكونجرس والبنجاجون ، وكان مما قالوه له انكم لو فعلتم هذا - أى تجرأتم وبعتم هذه التكنولوجيا المتقدمة لدولة أخرى غيرنا فليس أمامنا سوى أن نمتلككم من جديد ٠٠ !! ولقد كان هذا الرجل الحصيف دائم العودة أثناء حديثه لشكر التربية اليابانية Thanks to our Japanese education لأنها خرجت لنا هذه النوعية من العلماء والمهندسين الذين يطورون إنتاجنا دوماً ويضعوننا فى مصاف الدول (*) ٠

* Shintaro Ishihara : The Japan that Can Say No, Translated by Frank Baldwin, Simon Schuster, N.Y., 1991.

والكتاب الذى بين أيدينا «الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الخليج العربى» ، عبارة عن دراسة ميدانية مولها وأشرف عليها مكتب التربية العربى لدول الخليج ، وقام بها د . محيى الدين شعبان توق ، د . ضياء الدين زاهر .

والكتاب كما قدمه مدير مكتب التربية العربى لدول الخليج الدكتور على بن محمد التويجرى عبارة عن «دراسة حالة لانتاجية العلماء» فى ست جامعات خليجية من خمس دول من دول الخليج العربية . وبصرف النظر عن هذا التحدى الذى فرضته ظروف التطبيق للدراسة وأملته حدود الاستجابة للبحث فإن المنهج الذى استخدم فى الدراسة هو منهج يطبق لأول مرة تقريبا على مثل هذا المجتمع من العلماء فى عالمنا العربى . فدراسات انتاجية العلماء بالعربية تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة ، وتوجه الى المؤسسات والجامعات أكثر ماتوجه مباشرة - كما تفعل الدراسة الحالية - للعلماء أنفسهم .

سياحة فكرية بين فصول الكتاب :

الكتاب عبارة عن أربعة فصول ، تقع فى ٣١٢ صفحة من القطع الكبير ، وبه عدد مناسب من المراجع العلمية ، عبارة عن ٥٥ كتابا باللغة العربية ، ٣٣ باللغة الانجليزية ، ٩ دراسات منشورة فى دوريات علمية باللغة العربية . والكتب العربية التى استخدمها الباحثان كمراجع علمية جاءت أحدث من نظيرتها التى باللغة الانجليزية ، حيث عادت الكتب العربية الى السبعينات والثمانينات فى معظمها ، بينما بدت الأجنبية أقدم من ذلك بكثير حتى أن بعضها عاد الى الستينات ٠٠ بل والخمسينات والأربعينات ، وكتاب واحد منها فقط وصل الى عام ١٩٨٠ م ، على الرغم من توفر هذا النوع من الدراسات فى الغرب وخاصة فى الولايات المتحدة خلال حقبة الثمانينات .

الفصل الأول : تناول فيه المؤلفان الاطار النظرى للدراسة والمنهج العلمى الذى اتبع فيها .

الفصل الثانى : سياقات الانتاجية العلمية : المجتمعية والأكاديمية والشخصية .

الفصل الثالث : النتائج .

الفصل الرابع : المناقشة والتوصيات

لمحات من نتائج الدراسة :

بطبيعة الحال فى مثل هذه العجالة لا يمكن أن نحيط بجميع النتائج العلمية التى خرجت بها دراسة موسعة مثل هذه ، ومن هنا فلسوف نقتطف عددا من أهم النتائج التى توصلت إليها ملخصة ومركزة ، ومن شاء التفصيل فيمكنه الرجوع لأصل الدراسة .

١ - يمثل العرب من أعضاء هيئة التدريس فى جامعات الخليج أكبر نسبة من أفراد الدراسة المنتجين علميا ، حيث بلغت نسبتهم (٦٨ر٥٤٪) يليهم مواطنو دول الخليج العربى بنسبة مقدارها (١٠ر١٩٪) ثم الفئات الأخرى بعد ذلك .

٢ - غالبية الانتاجية العلمية والبحوث على حد سواء تأتى من الذكور، وذلك لارتفاع نسبتهم فى عينة الدراسة (٩١ر٧٥٪) ، وانخفاض نسبة الاناث (٨ر٢٥٪) .

٣ - أعضاء هيئة التدريس الذين يقعون فى الفئة العمرية (٤٠ - ٤٤) هم أكبر فئة غير منتجة للكتب ، يليهم من هم فى الفئة العمرية (٣٥ - ٣٩) (٣٩٠٠) وأقل فئة غير منتجة هم من يقعون فى الفئة العمرية (٥٠ - ٥٤) .

أما فى الانتاجية المتوسطة للكتب فان أكبر فئة فيها هم أعضاء هيئة التدريس الذين يقعون فى الفئة العمرية (أقل من ٣٤) ، كما يلاحظ أن أكبر فئة فى الانتاجية العلمية المرتفعة للكتب هم أعضاء هيئة التدريس الذين يقعون فى الفئة العمرية (٥٠ - ٥٤) ، كما يلاحظ انعدام الانتاجية العلمية المرتفعة للكتب فى الفئات العمرية التى تقل عن أربعين سنة ، وقد يكون هذا الأمر طبيعيا ، إذ أن أفراد الفئة مازالوا فى طور الترقى .

٤ - بالنسبة للانتاجية العلمية للبحوث فيلاحظ انخفاض نسب أعضاء هيئة التدريس الذين لم يقوموا بانتاج أى بحث مع التقدم فى العمر . أما بالنسبة للانتاجية المتوسطة للبحوث (فئة ٥ - ١٠) فان أكبر فئة منتجة هم أعضاء هيئة التدريس الذين يقعون فى الفئة العمرية (٤٠ - ٤٤) ، يليهم من يقعون فى الفئة العمرية (٤٥ - ٤٩) . أما بالنسبة للانتاجية العالية

للبحوث (فئة العلامة ١٦ +) فان الفئات العمرية (٣٥ - ٣٩) ، (٤٠ - ٤٤) ، (٤٥ - ٤٩) ، (٥٠ - ٥٥) تتساوى في انتاجيتها للبحوث .

٥ - أهتمت الدراسة بجانب القراءة العلمية المتعمقة لأعضاء هيئات التدريس ، وقد وضع هذا الجانب تحت فئة الخصائص الشخصية على اعتبار أنه يمثل عادات شخصية في القراءة أكثر من كونه على علاقة بالتنظيمات الأكاديمية أو الجوانب الاجتماعية للبحث العلمي . وقد كان الهدف من دراسة هذا الجانب التعرف على الأهمية النسبية التي يضعها أفراد الدراسة على الجوانب المختلفة للبحث عند قراءتهم له فقط دون محاولة ربط نال ذلك بانتاجيتهم العلمية . أما الجوانب التي سئل عنها أفراد الدراسة فكانت :

- (أ) القراءة المتعمقة من أجل الحصول على معلومات جديدة .
- (ب) القراءة المتعمقة للمنهجية المتبعة والاجراءات .
- (ج) القراءة المتعمقة للمبادئ النظرية والأدب العلمي .
- (د) القراءة المتعمقة للنتائج والبيانات .
- (هـ) القراءة المتعمقة لمخصات البحوث .

وقد طلب من أفراد العينة ترتيب هذه الجوانب حسب أهميتها بإعطاء الجانب الذي يعتقدون أنه الأكثر أهمية الرقم (١) ثم الرقم (٢) للجانب الذي يليه في الأهمية ، وهكذا . هذا وقد حظى جانب الحصول على المعلومات الجديدة بالمرتبة الأولى لدى (٤٩٪) من أفراد الدراسة .

٦ - تحت بند «الجامعة والانتاج العلمي» أثبتت الدراسة أن أكبر نسبة من أفراد الدراسة الذين لم ينشروا أى كتاب هى من جامعة الامارات العربية المتحدة ، تليها جامعة قطر ، فكلية البحرين الجامعية ، فجامعة الملك سعود ، فجامعة الكويت ، وأخيرا جامعة الخليج العربى وقد يعود السبب فى ذلك - كما يقول المؤلفان - الى نسب تمثيل هذه الجامعات فى عينة الدراسة . فقد بلغت نسبة أفراد الدراسة من جامعة الامارات (٣٣٥٪) من العينة الاجمالية، بينما بلغت نسبة أفراد الدراسة من جامعة الخليج العربى (٤٨٥٪) فقط .٠٠ ، أما فيما يتعلق بالانتاجية العلمية الدنيا للكتب فتأتى جامعة الامارات أولا ، تليها جامعة الكويت ، وأقلها جامعة الخليج العربى . وفيما يتعلق بالانتاجية المرتفعة للكتب فتأتى جامعة الكويت أولا ، تليها جامعة الامارات العربية (دراسات تربوية)

المتحدة ، فجامعة الملك سعود ، وتتساوى باقى الجامعات فى هذه الفئة الانتاجية ، ويلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من العينة (٤٦.٦٠٪) لم يقم أفرادها بإنتاج علمى للمكتب على الاطلاق .

٧ - كذلك تحدث الباحثان عن الانتاجية العلمية والكلية والقسم اللذين ينتسب اليهما أعضاء هيئة التدريس من أفراد عينة الدراسة ، ثم انتقلا بعد ذلك للمرتبة الأكاديمية والعلاقة بينها وبين الانتاجية العلمية لهيئة التدريس بالجامعات الخليجية ، من خلال أفراد العينة بطبيعة الحال .

وهذا البعد الأخير «المرتبة الأكاديمية» اعتبراه من أهم العوامل المؤثرة فى الانتاجية ، وقد ثبت أن أكبر نسبة من أفراد الدراسة غير المنتجين للمكتب هم المدرسون ، فقد بلغت نسبتهم (٢٣.٣٠٪) ، ثم الأساتذة المساعدون (١٦.٥٠٪) ، فالأساتذة (٦.٨٠٪) .

وفى اطار فئة الانتاجية الدنيا للمكتب جاء الأساتذة المساعدون فى المقدمة بنسبة (١٦.٩٩٪) يليهم المدرسون (١٥.٠٥٪) فالأساتذة (١٢.٦٢٪) . أما بالنسبة للانتاجية العالية من الكتب فقد كانت أكبر نسبة منتجة فى هذه الفئة الأساتذة حيث بلغت نسبتهم (٤٣.٢٧٪) يليهم الأساتذة المساعدون (٣.٨٨٪) فالمدرسون (٠.٤٩٪) .

وأخيراً تعامل الباحثان مع نوع العقد الذى يعمل به أساتذة الجامعة فى جامعاتهم وعلاقة ذلك بالانتاجية العلمية لهم ، ثم انتقلا الى المؤهل العلمى والانتاجية العلمية ، والوظيفة الادارية والانتاجية العلمية ، والأساليب المتبعة فى اجراء البحوث والانتاجية العلمية ، والمؤتمرات والزيارات العلمية والمنح والانتاجية العلمية ، والعوامل الأكاديمية ذات الطابع الاجتماعى وأثرها على الانتاجية العلمية .

ثم وصل الباحثان فى نهاية دراستنا الى المناقشة والتوصيات ، وكان

(*) يلاحظ أن الباحثين تعاملوا مع المراتب العلمية كما هو الحال فى مصر :
مدرسون - أساتذة مساعدون * ثم أساتذة ، وهى تقابل فى جامعات الخليج أساتذة
مساعدون - أساتذة مشاركون ثم أساتذة .

من أخطر ما قالاه «أن هناك حقيقة قاسية ملفتة للنظر ألا وهي انخفاض الانتاجية العلمية عامة لدى أفراد هذه الدراسة حيث بلغ متوسط الانتاجية العلمية من الكتب للفرد الواحد من السنوات الخمس التي شملتها الدراسة (١٤٣) ، وللبحوث (١١٤) ، وبحسابات بسيطة يتضح أن نصيب الفرد الواحد من الكتب هو (٠٤) كتاباً ، (١٣٨) بحثاً فى العام الواحد ٠٠ فاذا تذكرنا أننا نتحدث عن أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الذين يتحدد اطار عملهم بشكل رئيسى فى التدريس والبحث أدركنا ضخامة المشكلة التى نحن بصدها ، وأدركنا كذلك أهمية هذه الدراسة التى كشفت عن بعض العوامل المؤثرة فى الانتاجية ، ولكننا فوق كل ذلك أدركنا أهمية الحاجة الى مزيد من التقصى العلمى والدراسات اللاحقة لمعرفة سبب هذا الانخفاض فى الانتاجية العلمية بصورة أعمق لتلافيه (*) .

«أن بعض أسباب هذا الانخفاض تعود بلا شك الى العوامل المجتمعية التى غطتها هذه الدراسة كما تظهر الحاجة الماسة الى تخطيط سياسات البحث العلمى تخطيطاً علمياً دقيقاً ، وإدارته ادارة علمية عصرية ، ليس على مستوى الجامعات فحسب ، بل وعلى مستوى الدولة ككل .

ومن المؤكد أنه فيما يتعلق بالجامعات بشكل خاص ، لا بد أن ينعكس هذا التخطيط على بنية الجامعة ككل ، ابتداء بالمقسم العلمى الذى هو نواة البحث العلمى ، فالكلية ، فالجهاز المركزى للبحوث للجامعة ، وكافة الخدمات المساعدة الأخرى . وغنى عن البيان أن هذا التخطيط لا يمكن أن يحدث الا ضمن بيئة مجتمعية مناسبة للبحث العلمى ، بكل ماتحتاجه هذه البيئة من الدعائم الاقتصادية والمالية ، وتشريعات سياسات البحث العلمى ، والحريات الأساسية ، والتمويل المالى اللازم ، وقد يتطلب هذا الأمر من جامعات دول الخليج العربى اعادة النظر فى بناها العلمية البحثية وإدارتها للبحث العلمى وسياساته وأولويات الانفاق فيها ، وسياسات الاستخدام ، وتوزيع العمل وأعبائه » .

التوصيات :

بالاضافة لما سبق فى العبارات السابقة مباشرة يطالب الباحثان بما يلى:

- وجوب إعادة النظر فى السياسات المتعلقة بحضور المؤتمرات والندوات العلمية والمنح الدراسية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضورها والمشاركة فيها .

- تحسين ظروف العمل داخل الأقسام العلمية مما يشجع العلماء على تحسين إنتاجيتهم العلمية .

- إعادة النظر فى الأعباء الملقاة على أعضاء هيئة التدريس ، وتخصيص جزء ثابت واضح من وقت عضو هيئة التدريس للبحث العلمى .

- المطالبة بوقفة متأنية أمام انخفاض إنتاجية أعضاء هيئات التدريس من مواطنى الدول الخليجية ، خاصة وهى الأقل بعد العربى والأجنبى ، واعطاء مزيد من العناية بسياسات الانتقاء والتدريب والتعيين والتثبيت لتحقيق قفزة فى نوعية الانتاجية العلمية .

- ايجاد سياسة بحثية محفزة للشباب من العلماء ، خاصة وأن نظام الحوافز العلمية متميز بشكل واضح للرتب الجامعية الأعلى وللأكبر سناً .

- وجوب العناية بالعنصر النسائى فى جامعات الخليج العربى ، ضمن التوجهات الاجتماعية السائدة .

وجهة نظر :

هذه هى اذن دراسة «الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربى» وهى دراسة ذات عنوان جذاب وهام بلاشك ، وتغرى الانسان المهتم بالعلم والبحث العلمى أيما اغراء ، خاصة ونحن نرى العالم يتقدم من حولنا فى ذلك المجال بشكل مذهل ، ولانريد أن نقارن أنفسنا بدول العالم المتقدم فى هذا المجال حتى لانظلم أنفسنا لأن عناصر المقارنة غير واردة على الاطلاق ، وان كنا لانستطيع أن نغض الطرف عن البحث العلمى الذى يجرى داخل جامعات الكيان الصهيونى الذى زرع فى المنطقة العربية ، واذا صدقت أنباء ذلك البحث فانها من المحتم ستشعرنا بالخجل من أنفسنا .

ورغم كل ما بذل فى هذه الدراسة من جهد ، وما رصد لها من أموال، الا أنها تبقى قاصرة فى جوانب أساسية فيها ، حيث يمكن للباحث الموفق أن

يلحظ أمورا ما كان ينبغي أن تسقط فيها ، لأنها على وجه اليقين أثرت -
ولا أقول قلت في قيمتها العلمية ، ومن هذه الأمور مايلي :

أولا :

عنوان الدراسة كان ينبغي النص فيه على أنها دراسة «لبعض» جامعات الخليج العربي ، ولو فعل الباحثان ذلك لوقيا نفسيهما من سقطة علمية كبيرة ، خاصة وأن دراستهما اقتصرت على عدد محدود من تلك الجامعات ، وعلى عدد أكثر محدودية بشكل مذهل حين ننزل الى مستوى الأقسام العلمية ، كما سدرى في النقطة التالية .

ثانيا :

في صفحة ٤١ يقول الباحثان أنهما بحثا في ست جامعات من خمس دول عربية خليجية هي : المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ، واستبعدا العراق لظروف الحرب المعروفة (حرب ايران / العراق آنذاك واستبعدا جامعة السلطان قابوس لأنها لم تكن قد أفتتحت بعد وقت تطبيق أدوات القياس الخاصة بالدراسة الحالية .

وفي صفحة ٤٢ يقولان «على أنه في مرحلة تالية ، ونظرا لصعوبة التطبيق على جامعات المملكة العربية السعودية كاملة (لم يقولوا لماذا ؟؟) تم الاقتصار على جامعة الملك سعود باعتبارها أقدم الجامعات السعودية وأكبرها ولتمثل الجامعات المدنية بها ، وحينما قررا ذلك فانهما ضيعا دون أن يشعرا هدفا أساسيا من أهداف الدراسة وهو اشراك الجامعات (الدينية) كما أسماها في صفحة ٥٤ ، على الرغم من قولهما بأن ذلك الهدف من أهداف الدراسة قد تحقق (البند ٤) صفحة ٥٤ .

المهم الآن أننا أمام عينة اقتصرت على ست جامعات هي : جامعة الملك سعود ، الكويت ، الامارات ، قطر ، البحرين ، جامعة الخليج العربي ، فهذه ست جامعات فقط من مجموع الجامعات الخليجية الأربع عشرة ، اذا استثنينا جامعات العراق كما فصل الباحثان ، وحتى هنا والنسبة معقولة طالما أن هذه العينة ممثلة لمجتمع الدراسة .

ثالثاً :

مشكلة الدراسة الكبرى ، والتي قد تنسف نتائجها العلمية من أساسها - دون أدنى مبالغة - تأتي حين نصل للأقسام العلمية التي اختارها الباحثان للتعامل مع عينة من أساتذتها . لقد اختارا أن يتعاملا مع عينة من أساتذة عشرة أقسام علمية فقط وبندص الفاظهما «وتم اختيار عشرة أقسام جامعية تمثل في مجموعها العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، حيث تم اختيار أقسام : الفيزياء ، والكيمياء ، والرياضيات ، والجيولوجيا ، وعلم الحيوان من بين أقسام العلوم الطبيعية ، الى جانب أقسام : الاجتماع ، والاقتصاد والتربية ، وعلم النفس والتاريخ من بين أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية » (*) .

إننا أمام خطأ في تنفيذ منهجية البحث لا يمكن التغاضي عنه علمياً ، ذلك أن عينة أية دراسة ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمعها الأصلي ، كما لا شك يعلم الباحثان الفاضلان ولايهم أن يكون حجم العينة كبيراً ٠٠ طالما أنه ممثل للمجتمع الذي أخذ منه ، فدقنة من مياذ بحيرة معينة تكفى طالما أنها تحمل كل خصائص الماء في البحيرة ، ولكن عشرة أقسام علمية من بين أكثر من (٦٠٠) ستمانة قسم علمي ، بها تنوعات علمية شتى ، لا يمكن أن يقال أنها تمثل الجامعات الخليجية ، وفيما يلي بيان بالجامعات الخليجية وكلياتها وأقسامها العلمية، كما وردت في الدليل الذي أصدره مكتب التربية العربي لدول الخليج ، في طبعته الرابعة ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

اسم الجامعة	عدد الكليات	عدد الأقسام العلمية
١ - جامعة الامارات العربية المتحدة	٨	١٢
٢ - جامعة البحرين	٢	١٢
٣ - جامعة الخليج العربي	٣	١٣
٤ - جامعة الكويت	١١	٦١
٥ - جامعة الملك سعود	١٧	١٠٩
٦ - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة	٥	١٢

(*) الدراسة ، ص ٤٢ .

٢٤	٦	٧ - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٨٥	٩	٨ - جامعة الملك عبد العزيز
٤٤	١٠	٩ - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
٧١	٦	١٠ - جامعة الملك فيصل
٣٨	٨	١١ - جامعة أم القرى
٦٧	١٠	١٢ - كليات البنات
٢٠	٥	١٣ - جامعة السلطان قابوس
٣٥	٦	١٤ - جامعة قطر
٦٤٠	٩٨	المجموع

وعلى ذلك فنحن أمام أكثر من ستمائة قسم علمي ، ولم نورد هنا أقسام الدراسات العليا بهذه الكليات على أساس أن الأساتذة الذين يدرسون للمرحلة الجامعية هم أنفسهم الذين يدرسون لطلاب الدراسات العليا ، وان كان ذلك ليس صحيحا على اطلاقه ، كما لم نورد أعداد الأقسام العلمية في الجامعات العراقية ، ووافقنا الباحثين على ما ذكرناه عن ظروف الحرب هناك .

والآن نعود للسؤال الذي طرحناه قبل ذلك ، وهو هل تصلح عينة من عشرة أقسام كى تمثل جامعات وكليات بها أكثر من ستمائة قسم علمي ؟؟ شك في ذلك كثيرا ، بل أقطع الشك باليقين خاصة حينما أقول أن أقسام الجامعات الاسلامية بالتحديد لم تمثل في هذه العينة ، وأسأتذتها لهم بحوثهم النزوعية المعروفة في مجال دراساتهم ، كما أن هناك عددا هائلا من الأقسام العلمية في كليات الطب والعلوم الطبية المساعدة ، والصيدلة لم تمثل في عينة هذه الدراسة ، وبحوث الأساتذة فيها خاصة لها ظروف تختلف عن ظروف البحوث الأخرى ، ومن هنا فان التعميم عليها يظلمها ويظلم البحث العلمي ويسطج الأمر بشكل خطير .

رابعاً :

نتج عن الخطأ المنهجي السابق خطأ آخر تمثل في صغر حجم العينة من أساتذة الجامعات الخليجية الذين طبقت عليهم استمارات الدراسة ، يقول

الباحثان «وقد بلغت عينة الدراسة الاجمالية (٢٠٦) عضو هيئة تدريس (*)» وللذين يعملون فى مجال البحث العلمى أن يفكروا فى هذا الكلام . عينه حجمها هو هذا من بين عدد لأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الخليجية يبلغون (٧١٣٦) عضوا ، حسبما جاء فى دليل الجامعات الخليجية السابق الاشارة اليه ، علما بأن هذا الرقم الكبير الذى يزيد عن سبعة آلاف هم هيئة التدريس الحاصلون على درجة الدكتوراه بفئاتهم الثلاث : أستاذ مساعد ، أستاذ مشارك ، وأستاذ ، وقد حرصنا على استبعاد الأساتذة المنتدبين من الخارج والمعيرين والمحاضرين وأى فئات أخرى غير «هيئة التدريس» والذين يمكنهم القيام بالبحوث العلمية وكتابة الكتب بكفاءة علمية ذات نوعية خاصة .

خامساً :

اكتفاء الباحثين بجامعة واحدة من السعودية هى جامعة الملك سعود ، أخل بالتأكد بالدراسة ، فهذه الجامعة لها ظروفها الخاصة التى قد لاتنطبق بالضرورة على جميع جامعات المملكة ، خاصة وهى الأقدم والأكبر ، وبالتالي يفترض الأرسخ قدما فى مجال البحث العلمى .

ومن جانب آخر فان هناك جامعات نوعية لها وضع خاص فى مجال دراساتها وبحوثها ، ونعنى بها جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، والجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، وجامعة أم القرى . كما أنه من جانب آخر أغفل كليات البنات وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بدراسات أساتذتها وبحوثهم ذات النوعية الخاصة ، وهى فى أغلبها بحوث تطبيقية بحكم تميز الجامعة فى هذا المجال ، بل وعدم وجود شبيه لها فى منطقة الخليج كلها .

سادساً :

إذا كانت هناك حجة فى عدم اشراك الجامعات العراقية بسبب ظروف الحرب التى كانت سائدة وقت اجراء الدراسة ، فما هى الحجة فى عدم اشراك الجامعات السعودية . . كلها أو معظمها ، وماهى «صعوبات التطبيق» على جامعات المملكة التى جعلت الباحثين يعدلان عن اشراك تلك الجامعات ، على

(*) الدراسة ، ص ٤٣ .

الرغم من أن ذلك كان مقررا في مرحلة سابقة من الدراسة * كما نسا على ذلك بخطهما (*).

ان وجود ثلاث جامعات في مدينة واحدة ، هي الرياض ، كان عاملا من عوامل تيسير جمع البيانات من أساتذتها ، خاصة وأن مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي والمعنى بأمر الدراسة ، مقره أيضا في الرياض ، وكان يمكنه بسهولة متابعة هذه العملية مع جامعتي الملك سعود والامام محمد بن سعود الاسلامية ووكالة كليات البنات ، لو أن الباحثين طلبا هذا وألحا عليه، وللمكتب انجازات في هذا الجانب يعرفها من قاموا ببحوث ميدانية ، حيث لا يدخر العاملون فيه جهودهم في تجميع البيانات وتوفير المعلومات ومتابعة استمارات البحوث ، وهذه كلمة واجبة .

ان كل ماسبق يجعل الانسان يتوقف أمام عبارة أوردها الباحثان تقول «رعى في اختيار عينة الدراسة طبيعة موضوع الدراسة ومنهجها ، كما تم التنبيه للاعتبارات الأصولية في اختيار العينات والتي يتوقف عليها حجم العينة وطريقة انتقائها من حيث حجم المجتمع الأصلي ودرجة تجانسه في الخصائص المطلوب دراستها » (**). ، فهل حدث ذلك فعلا ١٩٧٠؟

سابعاً :

في صفحة ٥٥ من الدراسة يقول الباحثان أن الرأي كان قد استقر على أن يكون تمثيل كل قسم بنسبة ٢٠٪ ، ثم يستدركان ويقولان أن التطبيق الميداني ظهرت فيه صعوبات هبطت بهذه النسبة الى ١٠٪ بينما أرقام أو أعداد الأساتذة التي بينها قبل ذلك تهبط بهذه النسبة الى قرابة ٣٥٪ لا أكثر .

ثامناً :

ولازلنا في الجانب المنهجي الخاص بالدراسة ، حيث ثبت أن ثلث العينة التي جمعت من استمارات البحث (٣٣٥٪ بالضبط كما في صفحة ٥٨) جاءت من جامعة واحدة ، هي جامعة الامارات ، حيث كان يعمل الباحثان ٥٠ كما قال

(*) الدراسة ، ص ٤٢ .

(**) الدراسة ، ص ٥٣ .

ذلك بالنص ونعود لنسأل انفسنا عن عينة من ست جامعات تحتل فيها جامعة واحدة - حديثه النشأة - مركز الثقل ، على الرغم من توقع الا يكون البحث العلمى فيها كما هو فى احدى الجامعات الأخرى ٠٠ الأقدم ٠٠٠ فالأرسخ قدما ، وماكان ينبغى أن يكون وجود الباحثين بها مؤثرا هكذا فى مجرى الدراسة ، والا صارت دراسة متحيزة تجافى العلم والموضوعية .

تاسعا :

ضمن الصعوبات التى واجهت الباحثين تحدثا عن تجاهل بعض الجامعات لكافة المراسلات «واتخاذ بعض مسؤولى الادارة العليا فى احدى الجامعات موقفا رافضا لتطبيق الاستبانة بحجة أن محتوياتها تهم الجامعة فقط ، ولايجوز تناولها فى دراسة علمية ، بل وفى عدم التعاون مع أحد أعضاء فريق البحث ، ٠٠ هكذا قالوا ٠٠٠ !!

هذا وقد أثبت الباحثان فى مراجع الفصل الأول ، صفحة ٧٩ ، ورقم ٥٤ أن د . ضياء الدين زاهر قد قدم تقريرا بذلك لمدير مكتب التربية العربى لدول الخليج ، وفاته أنه فى المرجع السابق مباشرة أى رقم ٥٣ قال بالنص «حيث قام د . زاهر بزيارة جامعتى قطر والكويت وتم بالفعل الحصول على نسبة معقولة من الاستبيانات عن طريق الاتصالات الشخصية والتسهيلات الادارية ٠٠٠ !!

فكيف نكتب فى متن الدراسة أن الادارة العليا باحدى الجامعات وقفت موقفا رافضا من تطبيق الاستبانة ، ثم بعد ذلك فى الهوامش والمراجع ننسى ونقول أنه نتيجة للتسهيلات الادارية من نفس هذه الجامعة حصلنا على نسبة معقولة من الاستبيانات ٠٠٠ ؟؟ وليت الأمر اقتصر على هذا الموقف ٠٠ وكفى ٠٠ !!

ولكن المشكلة أن الباحثين (ربما أحدهما) أخذوا هذا الجانب ووضعوا له تنظيرا ليس بسيط ، ولنقرأ (*) «ويبدو أن هذا التوجه المضاد للبحث العلمى يمتد على اتساع المنطقة العربية ، حيث تؤكد دراسة قومية سابقة عن اتجاهات رأى العام العربى نحو مسألة الوحدة أن هناك بيئة عربية سياسية شديدة العداء للبحث العلمى الميدانى وعميقة التشكيك فى نوايا أى عمل موضوعى

(*) الدراسة ، ص ٥٦ .

جاد ، مادام هذا العمل لم يصدر عنها نفسها ، أو من أحد أجهزتها الموثوق بها « (*) .

ولعل القارىء سوف يتساءل معى عن علاقة هذا الاقتباس الذى استشهد به الباحثان بما جرى من مسؤولى احدى الجامعات الخليجية ، ان كان جرى أصلا ، وموضوع الدراسة ، حيث أن الاقتباس يتحدث عن «بيئة عربية سياسية شديدة العداء للبحث العلمى ، بينما الموقف هنا يتعلق ببيئة ادارية جامعية عليا ، ولم نسمع عن هذه النوعية الأخيرة وعدادتها الشديد للمجال الذى تعمل فيه ٠٠ !!

عاشرا :

هل يعقل أن توزع استمارتان من استمارات الدراسة فقط على عضوين من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية - جامعة الملك سعود (*) ، وهى الكلية التى بها خمسة عشر قسما علميا ، يعمل بها مئات من الأساتذة ويجرون بحوثهم فى كل ميدان من ميادين تخصصاتهم ، ثم نقول اننا درسنا حاللة البحث العلمى فى جامعة الملك سعود ، فى الوقت الذى وزعت فيه الاستمارات على ١٨ عضو هيئة تدريس فى كلية التربية - جامعة الامارات ١٩٠٠ ؟؟

حادى عشر :

كيف يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسة التى غابت فيها نهائيا تخصصات الطب والهندسة والصيدلة والزراعة وعلوم الحاسب الآلى والكيمياء واللغة العربية والانجليزية والاعلام والدراسات الاسلامية ، وكذا الأحياء والاقتصاد المنزلى وعلوم البحار ٠٠ ليس فقط غابت من جامعة واحدة من جامعات الدراسة ولكن من معظمها ، ويكفى أن يأتى الباحثان بجدول صفحة ٦١ وليس فيه من أفراد العينة الا خمسة من أساتذة الطب فى جامعة البحرين (!!)

أين كليات الطب فى جامعات الملك سعود والملك فيصل والملك عبد العزيز (ان كلية الطب والعلوم الطبية فى جامعة الملك فيصل وحدها بها ٢٥ قسما

(*) الدراسة ، ص ٥٦ .

(*) الدراسة ، ص ٦١ .

علميا (**) ٠٠٠ فكيف أغفل أمر كل هؤلاء فى أمور البحث العلمى (بجامعات الخليج) ، ولانعطى استمارات الدراسة الالخمسة أعضاء هيئة تدريس فى طب البحرين والتى لم تنشأ الا عام ١٩٨٢/٨٢ م ، وبالتالي لم تكن هناك فرصة لأساتذتها لاجراء البحوث العلمية ، ومن ثم نظلم البحث العلمى ، ونظلم الأساتذة ونخرج بنتائج أبسط مايقال فيها أنها غير واقعية وبالتالي غير علمية .

ثانى عشر :

حينما وصلنا الى مناقشة نتائج الدراسة ، فى صفحة ١١٧ ومابعدها ، صنف الباحثان العوامل المؤثرة فى الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس فى جامعات الخليج العربية الى فئتين : «الفئة الأولى تمثل العوامل الشخصية مثل الجنسية والجنس والعمر وعادات القراءة العلمية ، والفئة الثانية تمثل العوامل الأكاديمية» وغاب عنهما بعد هام وهو العوامل المجتمعية ، وهى بلاشك تؤثر فى انتاجية عضو هيئة التدريس لأنه لايستطيع أن ينفصل عن المجتمع الذى يعمل ويعيش فيه ، وهل عمله مقدر فى هذا المجتمع ، وهل يتبوأ المكانة اللائقة به أم لا ، وهل يتقبل المجتمع نفسه ماتجود به قرائح علمائه من بحوث ومايقومون به من ابداعات أم لا . ويكفى أن نؤكد على هذا المعنى من واقع انتاجية علمائنا المسلمين الذين يبدعون ويتقدمون حينما يهاجرون ويعملون فى بلاد العالم المتقدم ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (*) .

وبمناسبة جنسية أعضاء هيئة التدريس التى أشار اليها الباحثان هنا تحضرنا مشكلة خفيفة فماذا لو أن عضوى هيئة التدريس فى كلية التربية - جامعة الملك سعود ، تصادف وكانا من جنسية واحدة ٠٠٠ سعوديان ٠٠٠ مصريان ٠٠ سوريان ٠٠ مثلاً ، هنا لابد أن يكتب الباحثان أن جنسية علماء التربية فى المملكة العربية السعودية هى الجنسية السعودية ٠٠ أو المصرية ٠٠ أو السورية ، لأنهما اعتباراً جامعة الملك سعود ممثلة للجامعات السعودية ، واعتبرا العضوين اياهما ممثلين للكلية كلها ، وتلك نتيجة بسيطة ٠٠ واحدة

(**) دليل الجامعات فى دول الخليج العربية ، مرجع سابق ، صص ٢٦٩-٢٧٠ .

(*) يمكن فى هذا مراجعة كتاب الكاتب : هجرة العلماء من العالم الاسلامى ،

جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ .

ومضحكة ، من نتائج العينة غير الممثلة التي اعتمد عليها الباحثان فى الدراسة ٠٠ !!

ثالث عشر :

فى صفحة ١٢٢ تحدث الباحثان عن «أثر الجنس على الانتاجية العلمية، وقادتهم العينة التي اعتسفاها الى الاستنتاج بأن»غالبية الانتاجية العلمية للمكتب والبحوث على حد سواء تأتى من الذكور ، وذلك لارتفاع نسبتهم فى العينة (٩١٧٥٪) ، وانخفاض نسبة الاناث» (*) .

وأعتقد أنه من حق القارئ أن يسأل : ومن المسئول عن تركيب العينة بهذا الشكل الذى نأى بها عن الموضوعية العلمية ؟ من الذى جعل العنصر النسائى لايمثل الا بنسبة مقدارها (٨٢٥٪) ؟ ولماذا يوزع الباحثان استماراتهما على وكالة كليات البنات ، وهى للعلم فى الرياض ، نفس المدينة التى فيها جامعة الملك سعود ومكتب التربية العربى لدول الخليج ، وهذه الوكالة تضم مشروعات - حسب دليل الجامعات الخليجية ٠٠ وربما زادت الآن عن ذلك - وبها عدد ليس بالقليل من عضوات هيئة التدريس .

بل ان التحديد العلمى يجعلنا نورد أعدادهن من المصدر الموثوق به فى الخليج فى الاحصاءات التربوية . ان هذه الكليات العشر بها ٣٧ من العنصر النسائى بدرجة أستاذة Full Professor ، ٦٢ بدرجة أستاذة مشاركة Associate Professor ١٩٩ بدرجة أستاذة مساعدة Assistant Professor ، والمجموع هو ٢٩٨ أستاذة جامعية ، وقد استبعدنا - كما تعودنا - المعيدات والمحاضرات (**) ، رغم ورود أعداد كبيرة لهن بالدليل ، ولكننا قصرنا الأمر على عضوات هيئة التدريس واللأئى - بلا شك - ينتج انتاجا علميا ٠٠ بل وأنتجن بالفعل ، بدليل أنهن - تعين الى درجة الأستاذية المشاركة والأستاذية التى هى أرفع الدرجات العلمية ، ولكن جهدن غمط للأسف الشديد - فى هذه الدراسة ، بسبب العينة المتحيزة التى اتبعت فيها .

(*) الدراسة ، ص ١٢٢ .

(**) دليل الجامعات فى دول الخليج العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

رابع عشر :

عند الحديث عن الجامعة والانتاج العلمى فى صفحة ١٤٤ يقول الباحثان انه يتضح «أن أكبر نسبة من أفراد الدراسة لم ينشروا أى كتاب هى جامعة الامارات العربية المتحدة تليها جامعة قطر فكلية البحرين الجامعية ، فجامعة الملك سعود ، فجامعة الكويت ، وأخيرا جامعة الخليج العربى . ثم يتحدثان عن الخطأ الذى وقعنا فيه - وان لم يعترفنا بذلك - حين يقولان «فورا» وقد يعود السبب فى ذلك الى نسب تمثيل هذه الجامعات فى عينة الدراسة فقد بلغت نسبة أفراد العينة من جامعة الامارات (٢٣ر٥٪) من العينة الاجمالية ، بينما بلغت نسبة أفراد الدراسة من جامعة الخليج العربى (٤ر٨٥٪) فقط ٠٠٠ !!

ومرة ثانية ٠٠ وثلاثة ٠٠ و ٠٠ من الذى اختار هذه النسب داخل العينة ٩٩٠٠ !! وحين يقول الباحثان فى صفحة ١٤٥ «ان أكبر نسبة من أفراد الدراسة الذين لم ينشروا أى بحث هى من جامعة الامارات» ألا يؤثر ذلك على مصداقية الدراسة كلها ، لأن جامعة الامارات مثلت بثلاث العينات كلها ، مما يمثل خفضا اجباريا ومعتسفا لانتاجية كل الجامعات فى المحصلة النهائية للدراسة ، خاصة حينما تأتى للاستنتاجات النهائية لها ٠٠ ؟؟

وأخيرا ٠٠٠

فان هذه الدراسة قد أثارت عددا كبيرا من علامات الاستفهام أكثر مما أجابت على الانتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس فى جامعات الخليج العربية ، أسئلة تتعلق بالمنهجية ، وخاصة مامس منها اختيار العينة التى أجريت عليها الدراسة ، ومنهجية أى دراسة تمثل الأساس الذى تبنى عليه الدراسة ، فاذا جاء الأساس مهتزاً غير ثابت ، وضعيفا غير متين اختل البناء كله ، ولكن هل يمكن أن تكتب دراسة ضخمة مثل هذه ، ثم يكتفى فى نهايتها بقول الباحثين «فقد أظهرت الدراسة بعض النتائج المحددة التى يجب الحديث عنها كمؤشرات فقط ، ولكن بحذر شديد ، وذلك لصغر حجم العينة نوعا ما ، ولعدم تمثيلها للجامعات والكليات والأقسام تمثيلا دقيقا» (*) .

(*) الدراسة ، ص ٢٦١ .

هل تكفى عبارة مثل هذه لتغطي الكم الهائل من الأخطاء العلمية للدراسة، والتي قد يبدأ بعض طلاب الدراسات العليا من جامعاتنا فى البناء عليها ، واتخاذها منطلقا لدراسيات أخرى ، ولا أريد أن أصل للدراما بالقول وماذا لو أهتم بها المسؤولون فى دول الخليج وبدأوا فى وضع سياسة للبحث العلمى تستند عليها ؟ هل تصلح ؟؟ الله أعلم ، وهو - سبحانه - من وراء القصد ، وهو الهادى الى سواء السبيل .

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب